دور الزكاة في محاربة الفقر وتحقيق التنمية

The role of Zakat in the fight against poverty and development

عثمان شكيمة[1]
Otmane CHEKIMA
طالب دكتوراه
جامعة الزيتونة –تونس
Chekima_otmane@yahoo.fr

الزين عمران[2]
amrane ZINE
طالب دكتوراه
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي –الجزائر
zine.amrane@univ-oeb.com

تاريخ الاستلام: 02-02-2019 تاريخ القبول: 10-09-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

تهدف هذه المادة البحثية إلى إسقاط الضوء على ظاهرة الفقر وطرق محاربتها باستخدام صندوق الزكاة، فلقد كانت الزكاة ومازالت تعتبر احدي الركائز والبدائل الهامة في محاربة الفقر والقضاء عليه ضمن منظومة متكاملة تبدأ بالعمل ونبذ التواكل والكسل وتنتهي بإعانة المدين، ويندرج استعمال الزكاة كأداة أساسية لمحاربة الفقر في إطار سياسة اقتصادية أوسع لإعادة توزيع المداخيل في المجتمعات الإسلامية المزكية، فحجم ظاهرة الفقر وتعقدها وتعدد أسبابها وذاتية مفاهيمها يقتضي سياسة منظمة مبنية على معطيات كمية وأرقام دقيقة ومنظمة، ومؤشرات واضحة التعبير على الظاهرة ليس فقط من وجهة النظر التوزيعية، بل ومن كل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي، فالزكاة يمكن أن تلعب أكثر من دور في عملية محاربة الفقر وتحقيق النمو والتنمية، فهي تؤثر في إعادة توزيع المداخيل، ولذلك فان قيام هيئة رسمية كصندوق الزكاة لتولي عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها يعتبر ضرورة حتمية لضمان مصارفها

الكلمات المفتاحية: الفقر، الزكاة، النمو، التنمية.

تصنيفات JEL: I30، F63، N1.

Abstract:

This research paper sheds light on the phenomenon of poverty and ways to fight it using the Zakat Fund. Zakat has been -and still is- one of the important pillars and alternatives in cutting and eradicating poverty within an integrated system that begins with work and renouncing dependence and laziness and ends with the aid of the debtor. The use of Zakat as an essential tool to combat poverty is a part of a wider economic policy to redistribute income in Islamic societies that pay Zakat. The size, complexity, multiple causes and subjective nature of poverty requires an organized policy based on quantitative data, precise and concise figures, and clear indicators of the phenomenon not only from the viewpoint of distribution, but also from every aspect of economic activity. Zakat can play more than one role in fighting poverty and achieving growth and development. It affects the redistribution of income, the production, and even the consumption. Because of that, the Zakat Fund, as an official authority, takes control of the process of collecting Zakat and distributing it to those who are qualified for it, and that is an imperative necessity to guarantee its disbursement.

Keywords: poverty, Zakat, growth, development

JEL Classification codes: I30 ،F63 ،N1.

المؤلف المرسل: عمران الزين، **الإيميل:** zine.amrane@univ-oeb.com

مقدمة:

مشكلة الفقر والبطالة من بين أبرز المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات والأسر، ونتيجة لذلك تضع الدول خططا وإستراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة وأحياناً لا تنجح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، لكن وعند النظر إلى التاريخ الاقتصادي لمعالجات الفقر والبطالة تبرز التجربة الإسلامية في الزكاة والوقف لتكون معلما بارزا في القضاء على هاتين المشكلتين.

ولو أتيح للبعض القدرة على استقراء التاريخ لاكتشف أن الحلول موجودة وممكنة، لا بل ولها مردود اقتصادي واجتماعي وأمني.

وللزكاة أثراً واضحاً في توزيع الدخل والثروة، ومحاربة البطالة، كما ولها تأثير دائم نحو الحد من الركود الاقتصادي وتشغيل رأس المال واستثماره، لذا يفترض أن تساهم في جميع مجالات الفقر بدعم المشروعات والصناعات الصغيرة والتعليم والصحة وتوفير الدواء، وإدخال الأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي، ودعم المشروعات الزراعية واستصلاح الأراضي، وتوفير التجهيزات الزراعية ودعم الإغاثة في ظروف الحرب والكوارث الطبيعية التي لا سمح الله قد تحل بالبلاد.

مشكلة الدراسة:

تعتبر الزكاة أهّم آليات الضمان الاجتماعي في الإسلام والذي يهدف لتقديم العون لذوي الحاجات وفق آراء الأمة، لذا كان التعويل عليها كثيرا في الحد من ظاهرة الفقر من خلال الدعم المباشر للمحتاجين وتوفير سبل الكسب للقادرين على العمل ولكن تنقصهم الإمكانات. وجاءت هذه الورقة مساهمة لتسليط الضوء عن فعالية الزكاة من الحد في ظاهرة الفقر وهذا من خلال وضع التساؤل الرئيسي التالي:

مـــا هو دور الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق التنمية ؟

من خلال الإشكال الرئيسي قسمنا الإشكالية إلى إشكاليات فرعية كما يلي:

- ما المقصود بالفقر، وكيف تطورت هذه الظاهرة ؟
- هل يمكن إيجاد تعريف موحد وشامل للفقر من خلاله تضع الدول معايير لإدارة أموال الزكاة؟
- ما المقصود بالزكاة؟
- ما هو الدور الاقتصادي للزكاة؟

فرضيات الدراسة: لتسهيل الإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها مجتمع سابقا أو حاضرا، حيث أن هذه الظاهرة شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي، وأصبحت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جانب الظواهر الاقتصادية الأخرى كالتضخم والبطالة والنقود، ولقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه، وقد لوحظ ان تعريف الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لأخر ومن زمن لأخر.

- الفقر مفهوم غير محدد: فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمعاني المختلفة للفقر.
- الزكاة ركن من أركان الدين الإسلامي يهدف إلى القضاء على عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية.
- وتعمل الزكاة على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين مجالات الاستثمار المختلفة الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام أو الخاص للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل.

أهمية وأهداف الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة باعتبارها محاولة لتوضيح الدور الاقتصادي للزكاة، وذلك للتحول الذي شهدته السياسات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، لذا فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على ظاهرة كبيرة متفشية في المجتمعات وكيف يمكن إيجاد حلول للحد منها والقضاء عليها وخصوصا باستخدام أموال الزكاة، بالإضافة للمعرفة العلمية في مجال علوم الزكاة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- إيجاد مفهوم شامل للفقر من خلاله يمكن وضع استراتيجيات ومعايير لأداء أموال الزكاة.
- الخروج برؤية تساعد في الفهم الشامل لدور الزكاة في الحد من الفقر.
- إيضاح الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة.

المنهج المستخدم:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية المتاحة عن تطور مفهوم الفقر وعلاقته بالزكاة، فقد استخدمنا المنهج الاستقرائي، بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ظاهرة الفقر وتحليل العلاقة بين الفقر والزكاة.

I- ماهية ومفهوم الفقر

أولا- التطور التاريخي لمفهوم الفقر

1- النصف الأول من القرن العشرين: هنالك آراء كثيرة تناولت العلاقة بين تنظيم المجتمع والتنمية المحلية، فهناك آراء تربط بين تنظيم المجتمع وتنميته على أساس المعيار مثل الهدف والنشأة والتطور، ونوع الممارسة، مع وجود بعض أوجه الشبه بين المتخصصين، وهنالك آراء ترى أن تنظيم المجتمع أكثر شمولا من التنمية، وعليه فإن هنالك[1]:

آراء تفرق بين تنظيم المجتمع والتنمية في المجتمع على أساسا أن تنظيم المجتمع نشأ في المجتمعات الصناعية، فيما ظهرت (تنمية المجتمع) في المجتمعات النامية، بالإضافة إلى تنظيم المجتمع الذي يهتم بالتنسيق والتكامل بينهما، وتهتم تنمية المجتمع بالخدمات المباشرة.

برز مفهوم التنمية (Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز"**آدم سميث**" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء.

خلال هذه الفترة قام (Rownterr) في كتابه (study of life poverty)، بعمل دراسة حول أحوال الفقراء في نيويورك والتي عرف بها الفقر على أنه:"الحد الأدنى من الأموال اللازمة لتمكين الأسر من تأمين حياة صحية"[2].

1-1/ مفهوم التنمية: كل إنسان يريد التنمية، ولكن ماذا يعني هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة، ويفسر عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات، ثم استخدم للإشارة إلى "مزيج" من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من: "النمو الاقتصادي Economic Growth" أو "الرفاه الاجتماعي Social Welfare"، أو "التحديث Modernization"

1-2/ التنمية الدولية أو التنمية العالمية: هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، لكنه الأكثر استعمالا في سياسة شاملة ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية، تطو؛ير أكبر نوعية الحياة للبشر، وهو يشمل كذلك المساعدات الخارجية، والحكم، والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة، والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية تختلف عن التنمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

2- فترة الستينات: يمثل عقد الستينيات من القرن المنصرم علامة تاريخية بالنسبة للدول النامية، أو ما يسمى دول العالم الثالث حيث بدأت الدراسات والمقالات بالظهور محاولة لتشخيص مشكلات الدول، والبحث عن السبل الكفيلة بمواجهة التخلف، والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرقل التقدم، لذلك أطلقت الأمم المتحدة على فترة الستينيات حقبة التنمية، ثم ما لبثت أن جعلت فترة السبعينيات حقبة أخرى للتنمية.

مع توجه مفهوم "التنمية" نحو مفهوم التحديث، والقائم على الجهود المبذولة لتقليل الفوارق الإقليمية وتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وتوفير فرص العمل اعتمد مفهوم "الفقر" على التغيرات الاقتصادية الحادثة في تلك الفترة حيث بدأ مفهوم الليبرالية المنظمة والتي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعويض ما حدث من جراء الثروة الصناعية والنظام الرأسمالي من عوامل أدت إلى انتشار الفقر بمظاهر مختلفة.

إن إطلاق خطة "مارشال" خطوة هامة أخرى في وضع خطة للتنمية الدولية، جامعة بين الأهداف الإنسانية مع إنشاء كتلة سياسية واقتصادية في أوروبا التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة، منح هذا البرنامج تقديم الدعم النظري خلال (1950) في شكل نظرية التحديث التي تبناها "**روستو والت**" والاقتصاديون الأمريكيون الآخرون. استدعت في نهج العالم المتقدم للتنمية الدولية من انهيار تدريجي لإمبراطورية أوروبا الغربية على مدى العقود المقبلة، والآن المستعمرات التي أصبحت مستقلة لم تعد تلقى الدعم في مقابل استعبادهم.

قام العالم الأمريكي والناشط السياسي"**البرت**"عام (1965) بتحديد الفقر على أنه "المستوى غير الكافي من الإنفاق الاستهلاكي على السلع الغذائية و غير الغذائية، ويختلف هذا المستوى من الإنفاق حسب حجم الأسرة والعمر والموقع الجغرافي للأسرة".

وقد أشار عالم الأنثروبولوجيا "**أوسكار لويس**" عام (1968) إلى وجود "ثقافة للفقر" حيث إن أفراد المجتمع– طبقا لهذه الثقافة– لديهم شعور قوي بالتهميش والعجز والاعتماد على الغير وعدم الانتماء، حيث يكون الأفراد على قناعة بأن المؤسسات القائمة لا تخدم مصالحهم واحتياجاتهم، ومن هنا يمكن إن يسمى هذا النوع من الفقر بالفقر الذاتي الناتج من اعتقاد من اعتقاد الفرد بالتهميش لنفسه [3].

3– فترة السبعينيات والثمانينيات: مع توجه مفهوم التنمية نحو مبدأ تحقيق "نوعية حياة أفضل للمجتمع" والقائم على إحداث تنمية شاملة ومستدامة توسع مفهوم "**الفقر**" ليشمل نوعية الحياة التي يعيشها الفقراء وليس فقط قدراتهم على توفير هذه الحياة، وقد حظي مفهوم "**الفقر**" في هذه الفترة بالاهتمام من قبل علماء الاجتماع أمثال العالم البريطاني"**Peter Townsend**" والذي عرف "الفقر" عام(1974) بأنه: يطلق على الأفراد أو المجتمعات التي تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة، والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم [4].

– وبحلول أواخر (1960) كانت النظرية النيوماركسية تتقدم لشرح تطور العلاقات بين الغرب والعالم الثالث، وفي (1970) وأوائل الثمانينيات اعتمدت الأفكار الليبرالية الجديدة من الاقتصاديين مثل "**ميلتون فريدمان**"، والتي كانت تنفذ في شكل برامج التكييف الهيكلي، حيث استخدمت التكنولوجيا ا الملائمة في التقييم الريفي [5]

– في عام (1978) قدم "**روبرت مكنمارا**" – رئيس البنك الدولي في ذلك الحين– وصفا نموذجيا للفقر بأنه: "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر، مما يجعلها أدنى المستوى المعهود للحياة اللائقة".

– قام المهندس المعماري البريطاني"**Rodgers**"عام(1984)بتعريف الفقر على أساس أنه: حالة لا تكفي فيها الدخول الفعلية لتوفير أدنى الضروريات لضمان أدنى كفاءة جسمانية [6]

– قام "**استر بنشيف**" عام (1985) بتعريف الفقر بأنه: "مستوى معيشي منخفض غير مقبول سواء بالمقارنة بالمستويات السائدة في المجتمع او بالنسبة لمستويات دنيا معينة" [7]

– قامت "**كريم كريم**" عام (1986) بتعريف الفقر بأنه: "عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات من السعرات والبروتينات الضرورية للمحافظة على الصحة والحياة" [8]

– عرف "تقرير التنمية البشرية" عام (1980) الفقر بتشخيصه من خلال: "سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول".

– في عام (1983) ساق **عبد الفضيل** تعريف: "الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة إلى الباعة الجائلين الذين يهيمون في الشوارع والأسواق– الفقراء الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية– فقراء العمالة الرثة"[9].

– قام "**ثروت إسحاق**" عام(1987) بتعريف الفقر بأنه: "تلك هي الأنشطة والمهن الهامشية التي يمتهنها فقراء الحضر،حيث تدر دخلا ضئيلا، ولذلك يرتبط الفقر الحضري بالاقتصاد غير المنتظم الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى وأبناء العشوائيات"[10]

4– فترة التسعينيات: تبنت عدد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قضية الفقر من"مفهوم التنمية"الجديد القائم على تحقيق الرفاه الاجتماعية Social Welfare،حيث أصبح هدف عمليات التنمية: تحسين نوعية الحياة، وذلك ليس فقط عن طريق رفع مستوى الدخول، ولكن أيضا عن طريق توفير مستويات عالية من التغذية والصحة والتعليم وعدالة في توزيع الفرص، وحرية أكثر للأفراد، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحد من الفقر.

– عرف "**محي الدين محمد سعد**": "الفقر مشتق من فقر ضد استغنى، وأفقره ضد أغناه، وافتقر فقرا، وافتقر إليه أي: احتاج إليه، وجمع فقير فقراء، ومنه فإن الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا او ليس له ما يكيفه"[11].

– تعريف البنك لسنة (1990) الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، إلا ان الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينيات أعطى تعريفا للفقر"وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل"، ففي تقديراته لسنة (1996) أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر، ففي كل سنة يموت 8 ملايين طفل نتيجة الأمراض، كما يصاب50 مليون بعجز عقلي أو بدني بسبب سوء التغذية، و130 مليون طفل يحرمون من الدراسة، و260 مليون طفل يعانون من فقر الدم

– كما عرف "**روبرت مكنمار**""Robert Maknamar"– الرئيس السابق للبنك الدولي– وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية على وجود الفقر على أنه:" تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة"[12].

– قدمت المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "**ESCWA**" عام (1993) تعريفا للفقر على أنه: "عدم القدرة على توفير أدنى مستوى معيشة يساعد الإنسان على القيام بواجباته اليومية وقصور مستويات الدخل أو الإنفاق المتاحة عن تلبية المتطلبات الأساسية للبقاء على قيد الحياة"[13]

– قام "**عيس**" عام (1994) بتعريف الفقر بأنه: "الحالة التي لا يتوفر فيها لدى الفرد او الأسرة الدخل أو الإنفاق الواجب تخصيصه من اجل الحصول على حد أدنى من الغذاء والضروريات الحياتية الأخرى من مأوى وملبس وتعليم وصحة ونقل"[14]

- عرف "**حمدي عبد العظيم**" عام (1995) الفقر بأنه يعني: "العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب، ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه، أو شرابه، أو ملابسه، أو مسكنه، بشكل كاف لاحتياجاته، وبعبارة أخرى هو: الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية"[15]

- وعرف أيضا "**د. حمدي عبد العظيم** " عام (1995): الفقر بأن معناه " أن الفرد لا يمتلك شيئا إنما الشعوب الفقيرة هي التي يكون أغلبية مواطنيها معدمين وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج". ويرتبط هذا التعريف بالفكر السائد إبان العصر الإقطاعي حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك ومعدومين، فالملاك يملكون المال والنقود، والفقراء لا يملكون شيئا وهو خدمة الأشراف والنبلاء وملاك الأراضي.

- كما قدم "**محمد الجوهري**"- أيضا- عام (1995) تعريفا واسعا لثقافة الفقر فقال: "إن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع، وهي تتضمن أسلوب تنظم السلوك الفردي، وأوجه الحياة المختلفة، ومن بينها: (العمل، نوعه، طريقته، مواصفاته وطريقة التكيف مع الحياة في المدينة، وبعض سمات الفقراء كالافتقار للخصوصية والشعور باليأس، والميل إلى التشاؤم والهامشية، وعدم التخطيط للمستقبل، وتكرار البطالة"[16]

- قام "**شحاتة صيام**" (1997) بتعريف الفقر الحضري بأنه: "ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها"، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية [17].

- قام "**باقر**" عام (1997) بتعريف الفقر بأنه: " حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني، والحرمان من تملك السلع الضرورية، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات"[18].

5- القرن الواحد والعشرون: من اتخاذ التنمية إلى منهج الاستدامة، أصبح مفهوم الفقر يتجه إلى انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية، فكانت التعاريف التالية:

- عرف "**إبراهيم توهامي**"عام (2004) ظاهرة الفقر الحضري بأنها: "هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة"[19].

- عرف "**مكتب العمل الدولي**" عام (2003) الفقر بأنه: " ظاهرة معقدة، وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتكبير بالإنجاب، وسوء الصحة، والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطرابات، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريقة التنمية المستدامة"[20].

- كما حدد "**البنك الدولي للتنمية**" في تقريره لسنة (2010) تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض، ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا: إن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة في حين لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء [21].

الشكل رقم (01): حلقة الفقر الخبيثة

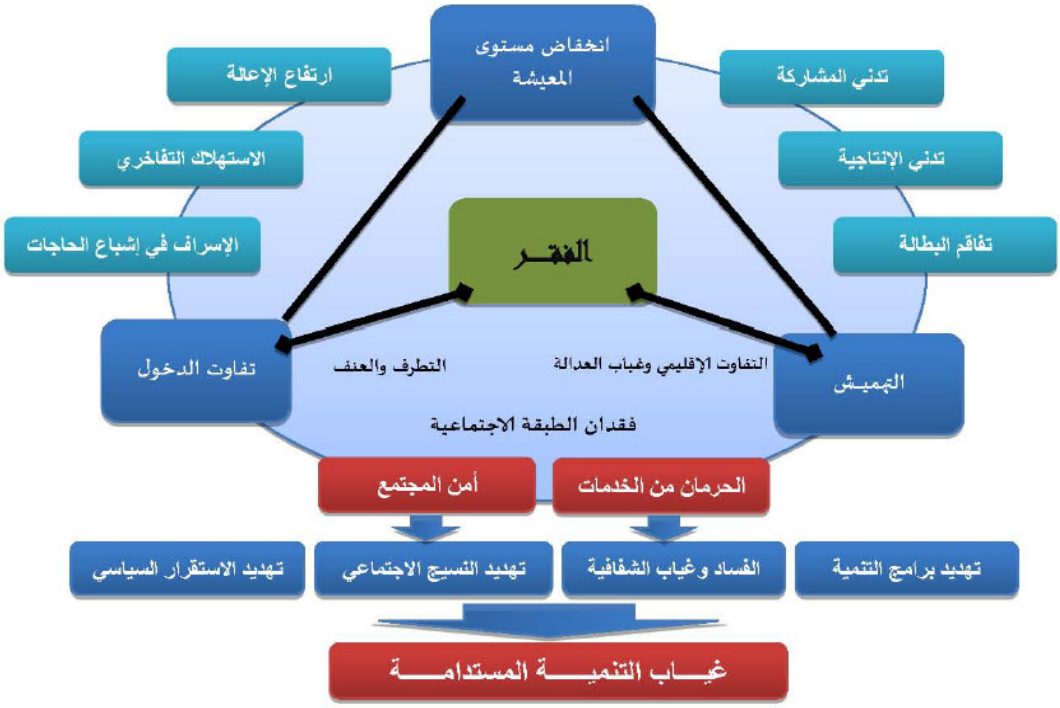

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين استنادا على تقرير، **سياسة التنمية المستدامة للمجمعات الريفية**، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل رقم (02): معـاني الفقر المختلفة

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا- المفاهيم العلمية للفقر: إن الحلم في تحقيق عالم متحرر من الاسترقاق والاستعباد، في عالم ينبذ الاستغلال من أجل أن يتسلق مكانة في عالم "العولمة" والمعرفة والتقدم هو حلم يراود كل إنسان فقير ومهمش.

1- الفقر وسياقه الثقافي والتاريخي: الفقر: مفهوم مراوغ سلبي ونسبي، يصعب فهمه في ذاته بصورة مستقلة ومنعزلة عن غيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، كمفهوم الغنى والرفاهية، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والشعور بالإهانة والاستغلال.

- على مستوى الواقع التاريخي، ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات، بل قد لا تعتبر بعض الثقافات الفقر عيبا، وإذا كان الفقر في الفكر الإسلامي سرطانا يجب الحد من استفحاله والكل منا يستحضر قولة **علي بن أبي طالب** "**كرم الله وجهه**" المشهورة: "لو كان الفقر رجلا لقتلته" فإنه بذلك يقصد- ليس إلا- وطأة الفقر ووحشيته حين يضرب في المجتمعات الإنسانية، بل يؤرخ من ناحية ثانية للماضي السحيق للفقر في الفضاء العربي والإسلامي، إلا أن هناك من يؤثر ويختار "الفقر الاختياري"، أي: "أولئك البشر الذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله".

- من خلال استعراض تطور مفاهيم الفقر يمكن القول أن الفقر مفهوم غير محدد فهو "لا يعني مجرد تقص الدخل، فالأهم من ذلك أنه يعني قصور القدرة الإنسانية"، فهو من المفاهيم المجردة النسبية لأنه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس من جهة أخرى، والجزء المشترك بين هذه التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع، والفقر: "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[22]، وهذا التعريف يعتمد على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد على المجتمع الذي تتمك فيه حالة التوصيف.

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو: ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة، أو الذي اختار الكفاف، وبالرغم من هذا يظل عضوا في الجماعة، لكنه لاحقا أصبح: ذلك الغريب المتشرد الذي عزله وتهميشه في الواقع المعيش.

الفقر تلك الظاهرة الأخطر على مستوى العالم، والتي تحاربها جمع الدول، وتضعها ضمن أهم أولوياتها، من أجل التخلص منها بطريقة أو بأخرى، فرغم اختلاف مفهوم الفقر من دولة إلى أخرى إلا أن هناك شبه اتفاق حول الخطوط العريضة التي توضح هذه الآفة الخطيرة، حيث تعرف بأنها: "ذلك الحرمان المادي الذي يترتب عليه التدني في كافة والمستويات، لا سيما المستوى التعليمي والمستوى الصحي والسكني"، وهنا نشير إلى أن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب والصحة والتعليم من جانب أخر، ثم التمكين والأمن والعدالة من جانب ثالث،ويعتبر عدد آخر أن الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب في عدد من العوامل وتتفاعل معها، وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع، ولا يقتصر على جزء جغرافي منه.

2- المفهوم الموضوعي واللغوي للفقر:

2-1/ تعريف الفقر لغويا: يعرف الفقر في أصل علم الكلمة الإنجليزية كالتالي[23]:

- Middle English **Poverty**, from Anglo- French **poverty**, Form Latin paupertat- Paupertas, Form Pauperpoer- morat poor.

ويعرفه قاموس أكسفورد على أنه:

- The state of being poor, destitution, indigence, scantiness, deficiency ,Scantiness , deficiency and scarcity.

ويشير هذا التعريف إلى الفقر على أنه حالة من العوز أو نقص او ندرة الموارد

يعرف قاموس Webster's (1913) كلمة الفقر كالتالي:

- **Poverty** (n): the quality or state of being poor or indigent, want or scarcity of means of subsistence, need.
- Poverty (n): any deficiency of elements or resources that are needed or desired, or that constitute, as **poverty** of soil, **poverty** of the load **poverty** of ideas

يؤكد هذا التعريف على أن الفقر يعتمد على نقص أو ندرة الموارد ووسائل العيش والتي تؤدي إلى الافتقار والعوز والحاجة.

2-2/ المفهوم الموضوعي للفقر: يضع هذا المفهوم ضوابط موضوعية لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناء على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، ويوصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق بغير الفقراء، فالفقر وفق مستوى الدخل الذي يضمن توفير الغذاء الضروري والسلع الأساسية للفرد والحاجات الأساسية للإنسان.

2-2-1/ الفقر المدقع (Abject Poverty): وهو مستوى من الفقر يتمثل في العجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن. وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم اناس يعيشون في حالة فقر مدقع.

2-2-2/ الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو "حالة من الحياة محددة بالجهل وسوء التغذية والمرض وارتفاع مستوى وفيات الأطفال وانخفاض فترة الحياة إلى حد أقل من أي تعريف رشيد لحد الكفاف"، فسوء التغذية يسحب طاقاتهم ويهاجم أجسامهم ويقصر من حياتهم، والجهل يغلق عقولهم ويقفل مستقبلهم،والأمراض تهاجم أطفالهم، والقذارة والتلوث تحيط ببيئتهم، فكل مباهج الحياة المتاحة تصبح مستحيلة بالنسبة لهم، إذ ليس في مقدورهم سوى مجرد مجهودات للبقاء على قيد الحياة.

2-2-3/ الفقر النسبي (Relative Poverty): هو "تمكن من إشباع حاجاته، أي تحقيق حد الكفاية، ولكن الشيء الأقل يعد فقرا بالنسبة للأكثر، وهذا يعكس التفاوت في الدخول"، ولأن مفهوم الفقر النسبي حركي، فإن حد الفقر قد يكون مثلا 40% من مجموع السكان الحاصلين على أقل الدخول، وترجع أهمية مفهوم الفقر النسبي إلى طبيعته الحركية ففي اقتصاد متطور لا بد أن يتغير فيه حد الفقر مع تغير الزمن[24].

الشكل رقم (03): المفهوم الموضوعي للفقر (مثلث ثلاث الأبعاد)

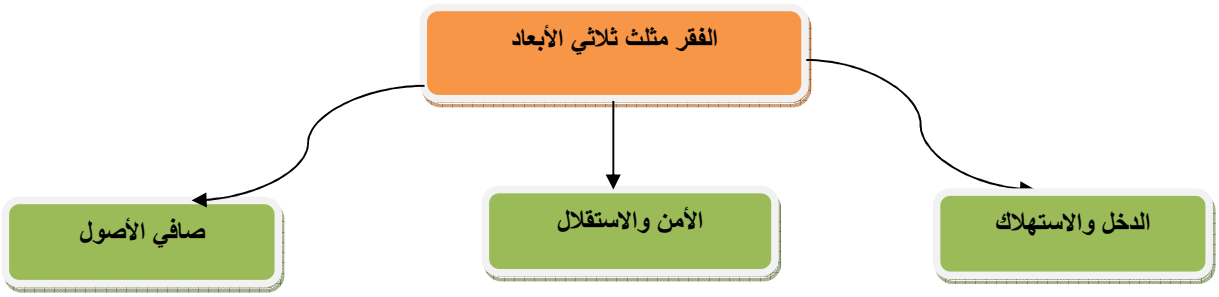

المصدر: من إعداد الباحثين.

3- مفهوم الفقر الاقتصادي: إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة، وطبقا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما: "الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية"، والذي عادة ما يشار إليه بخط الفقر، وتقترب فكرة "الرفاهية" من مفهوم مستوى المعيشة الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، وفي محور أعمال البنك الدولي، وفي تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات[25].

إن تخفيف "حدة الفقر" قد اعتبر منذ قرون عديدة تحديا كبيرا وكان جزءا من نماذج التنمية، وظلت مشكلة الفقر جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية سواء كمجال للتركيز الصريح أو إنها كانت داخلة في اهتمامات أخرى مثل تلبية الحاجات الأساسية أو كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

ويمكن تصنيف مناهج قياس الفقر الاقتصادي إلى اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** "اتجاه الرفاهية" ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية ومثل:دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.
- **الاتجاه الثاني:**"اتجاه اللارفاهية" ويعني هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا مثل سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الأمية باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية.

4- مفهوم الفقر النفسي والأخلاقي والاجتماعي

4-1/ الفقر النفسي: ينبع هذا المفهوم من شعور الأفراد بانخفاض مستوى معيشتهم والذي يقل بالمقارنة مع مستويات معيشة لأفراد آخرين داخل الدولة، أو في دول أخرى، وكما نرى أنه مفهوم ذاتي ونسبي

يختلف من وقت لآخر ومن مجتمع لأخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى معيشتهم ومدى حاجاتهم وأولوياتهم الضرورية.

وقد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما: فقر التكوين وفقر التمكين، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية/ الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد. والعوق الاجتماعي– النفسي، ممثلا في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنة بالأطفال وبكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي.

أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس او تفعيل قدراتهم المتاحة او الممكنة وحثهم على استثماراها.

4–2/ مفهوم الفقر الأخلاقي: يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعاته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق)، ويدل هذا المعنى على رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وعلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعوقه عن التمتع، والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط– كما تحدده الرؤية الاقتصادية– في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية،وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته، فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي[26].

4–3/ مفهوم الفقر الاجتماعي: يعد الأفراد الحاصلون على مساعدات من الدولة– وفق هذا المفهوم– فقراء، ويتطابق هذا المفهوم للفقر المستند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وان المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقر الاجتماعي، والمجتمعات العربية تعد من أكبر المجتمعات التي تعاني من هذه الآفة، حيث تعيش أغلب المجتمعات العربية في حالة من الفقر، وللفقر الاجتماعية تعاريف مختلفة تختلف حسب طبيعة المساعدة وحسب درجة الفقر، منها:

الفقر له أثاره السلبية التي لا حصر لها على المجتمعات، حيث نجد المواطن الفقير لا ينظر إلى الأمور نظرة الإنسان الطبيعي، ولا يراها من منظورها السليم، فيركز أولوياته على سد احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ودواء، وهو الأمر الذي لا يجعله ينظر إلى العلم على أنه ضرورة للحياة لا بد منه، وإنما ينظر إليه باعتباره، أمرا ثانويا نظرا لعدم قدرته على تحصيله، مشيرا إلى أن هذا يجعل الأهالي الفقراء المسؤولين عن أبناء لا يكونون حريصين على إن يلتحق أبناؤهم بالمدارس من اجل التعلم، وإنما يرون أنه من الأفضل أن يتركوا مدارسهم لمساعدتهم في أمور المعيشة.

إن التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواجهة الفقر، على اعتبار أن التعليم هو نفس السلاح الذي يحارب به فقر المجتمعات، فمن خلال التعليم يمكن للفقراء أن يتعايشون مع المجتمع بشكل

كبير، ويجعلهم يساعدون في تقدم مجتمعهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة البطالة في هذا المجتمع، فالمواطن يجب أن ينظر إلى التعليم على اعتبار انه حق من الحقوق الأساسية الواجبة له في المجتمع، ولا بد من النظر إليه من هذا المنطلق في جميع الحالات، وذلك لأن أسرع الطرق التي تساعد على التخلص من الفقر هي تعليم الصغار، ومحو الأمية الكبار.

5- مفهوم الفقر في العدالة الاجتماعية: يمكن تعريف العدل بأنه يشير إلى: مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرض، وفي الثواب والعفاف، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد ومنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار في الحياة.

هناك اختلاف واسع المجال بين المتخصصين لتحديد تعريف العدالة، ويرجع ذلك لاختلاف طبيعة التخصصات ومحاولة كل تخصص ربط العدالة بمجاله الخاص، فهناك من يشير إلى أن العدالة هي التقدير الصحيح والاعتراف الكامل بحقوق وجدارة كل فرد واحترامها، وهناك من يعرفها بأنها الفضيلة والخصلة الأخلاقية اللتان تحفزان على احترام حقوق الغير.

في حين يشير البعض إلى أن العدالة هي إعطاء كل شخص حقه، ويميل البعض إلى أن العدالة هي ممارسة الفضيلة والسلوك المستقيم في علاقتنا مع الآخرين، والعدالة في اللغة: تعني التوسط في الأمر من غير زيادة او نقصان والعدل ضد الجور وتعديل الشيء وتقويمه، ويرى الناس أن تحقيق العدل أعظم هدف في الحياة الإنسانية، ونلاحظ ان جميع المجتمعات الإنسانية دخلت في جدل كبير حول العدالة ومفاهيمها وسياقاتها، ولكنهم وسعوا متطلبات تحقيق العدالة ضمن مواثيقهم النظرية وبرامجهم العملية بحسب خصائص واحتياجات كل مجتمع.

وتسعى العدالة الاجتماعية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومسؤولياتهم او التزاماتهم تجاه المجتمع، إلا أن جوهر العدالة الاجتماعية حكم إنساني عام في القديم والحاضر والمستقبل أيا كان وضع الإنسان ومنطقته الجغرافية ومكونات حضارته.

II- دور الزكاة في القضاء على الفقر

الزكاة فريضة مالية إسلامية تطبق على المسلمين، وهي واجب شرعي وحق للفقراء على الأغنياء، ممن ملك النصاب وحال عليه الحول، وليست منه ولا استجداء.

وللزكاة دور تمويلي واستثماري، فهي تحقق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع المسلم، من خلال تحريك الأنشطة الاقتصادية والمالية، وسنتناول في هذا المحور تعريف الزكاة ودورها الاقتصادي:

أولا – تعريف الزكاة:

1- معنى الزكاة في اللغة: الزكاة لغة: مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة الصلاح[28].

وهي أيضا الزيادة والنماء، فكل شيء زاد عددا، أو نما حجما. فإنه يقال: زكا، وزكا الزرع، إذ نما وطال[29]، والزكاة الصلاح، ورجل تقي زكي أي زاك من قوم أتقياء أزكياء، وقد زكا زكاء وزكوا وزكى

وتزكى، وزكاه الله، وزكى نفسه تزكية: مدحها. وفي حديث زينب: كان اسمها بررة، فغيره وقال تزكي نفسها. وزكى الرجل نفسه إذا وصفها واثنا عليها. والزكاة زكاة المال معروفة، وهو تطهيره، والفعل منه زكى يزكي تزكية إذا أدى عن ماله زكاته، وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح[30].

2- تعريف الزكاة اصطلاحا: عرفت الزكاة بتعريفات عديدة، وإن اختلفت أساليبها وألفاظها، إلا أنها تصب في معنى واحد.

- فريضة تجب في الأموال المرصدة للّنماء إ ما بنفسها أو بالعمل فيها طهرة لأهلها، ومعونة لأهل السهمان(31)، ويؤخذ على هذا الّتعريف عدم اشتماله على شرط الّنصاب.
- . هي الصدقة الواجب أخذها من المال، إذا بلغ قدراً مخصوصاً (32)، ويؤخذ على هذا الّتعريف عدم ذكره للمصارف التي تصرف إليها أموال الزكاة والمستحّقين لها.
- حق الفقراء في أموال الأغنياء (33)، ويؤخذ على هذا الّتعريف اقتصاره على فئة واحدة من جهات متعددة تصرف إليها

أموال الزكاة، وخلوه من شرط بلوغ الّنصاب.

ثانيا- الدور الاقتصادي للزكاة ومحاربة الفقر: للزكاة دور اقتصادي مهم فهي تحقق الكثير من الأهداف، وللزكاة ادوار لإزالة آثار الفقر وسوف نبينها كما يلي:

1- توزيع الدخل: تهدف إعادة التوزيع لتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد الدولة، وتقوم الزكاة بهذا الدور، بل هو من أهدافها الأساسية.ومن الخصائص التي تجعلها صالحة لذلك:-

1-1/ الاستمرارية: وتتميز الزكاة بخاصية عدم الانقطاع والتغيير لأن نصابها معلوم ومستمر ليس له نهاية أو فترة زمنية معينة كبقية السياسات المالية الأخرى التي تستخدم نتيجة لظاهرة اقتصادية محددة تنتهي بانتهائها.

1-2/ معالجة الفقر معالجة جذرية: فقد أقر بعض الفقهاء بأن يعطى الفقير والمسكين أصولا تدر عليهم دخلا ثابتا.(34)

1-3/ وعاء الزكاة عريض يحقق إيرادات ضخمة مما يضمن الموارد لتمويل الفقراء.

ويلاحظ أن الزكاة تعمل باستمرار لتقليل الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع دون تقيد بحدود زمنية ومكانية، إذ أجاز الفقهاء انتقال الزكاة من دولة إلى أخرى إذا لم يوجد من يحتاج إليها في البلد التي جُمعت فيها. فهي إذن أداة عالمية تعمل على إعادة توزيع الدخل على المستوى العالمي بالإضافة لدورها المحلي.

ويمكن اعتبار مشروع تعظيم شعيرة الزكاة في السودان نموذجاً في إعادة توزيع الدخل بين الولايات، إذ يتم تنفيذ المشروع عن طريق الدعم الذي تقدمه رئاسة الديوان المركزية. وأيضا يمكن اعتبار مشروع الراعي والرعية من آليات إعادة توزيع الدخل على مستوى الأفراد.

2- تخصيص الموارد الاقتصادية: تعمل الزكاة على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين مجالات الاستثمار المختلفة الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام أو الخاص للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل [35].

فمصارف الزكاة الثمانية تتوزع بين مجالات الضمان الاجتماعي (الفقراء والمساكين وابن السبيل) والنشاط العسكري (في سبيل الله)،

وتأمين النشاط الإنتاجي والتعامل الائتماني (الغارمين)، والنشاط الدعوي (المؤلفة قلوبهم) ونحوه.

2-1/ اثر الزكاة على الاستهلاك: فالمعلوم أن الفقراء ذوو ميل حدي عال لاستهلاك، والأغنياء ذوو ميل حدي منخفض للاستهلاك، والزكاة تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي، لأنها تؤخذ أن الفئات ذات الميل الحدي المنخفض للاستهلاك وتعطى للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك، وهذه الزيادة تنعكس على العرض؛ حيث يتحرك ليسد الفجوة في الإنتاج، ولكن الزيادة المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين [36]

2-2/ أثر الزكاة على الادخار: إن اهتمام الدول بالزكاة وتحصيلها من كل الأموال الخاضعة لها سيرفع حصيلة الزكاة، وسيعالج مشاكل الفقراء والمساكين، وسيساهم في مصروفات الأمن والدفاع، وبالتالي سيكون له أثر مباشر في توفير الإيراد العام (الذي هو ادخار إجباري) لتستفيد منه الدولة في تمويل النفقات التي لا يمكن تمويلها من حصيلة الزكاة.

3- تشجيع الاستثمار: تشجع الاستثمار من عدة وجوه أولها حديث الرسول(ص) الذي دعا فيه إلى ضرورة استثمار أموال اليتامى حتى لا تتآكل بعامل الزكاة،وهنا إشارة واضحة إلى أن جميع الأموال يجب أن تستثمر، وفي ذلك محاربة للاكتناز وتعطيل الموارد الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تشجيع تحريك رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التي تدفع عجلة الإنتاج.

وعليه فإن الزيادة في الدخل القومي التي تتحقق بسبب الزكاة تعتمد على مضاعف الاستثمار في الدولة المعينة، ومضاعف الاستثمار عبارة عن التغير في الدخل القومي الذي يحدثه التغير في الإنفاق الاستثماري، فالتغير في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري زيادة أو نقصانا يؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي [37]

من جهة أخرى فإن الزكاة تشجع الاستثمار من خلال تمليك وسائل الإنتاج للفقراء والذي ينعكس في زيادة عدد المنتجين والإنتاج. فزيادة عدد المنتجين يعني ضمناً زيادة الإنتاج الكلي للدولة، كما أنّ تمليك وسائل الإنتاج في الدولة المسلمة يدخل ضمن الإنفاق العام والذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على الاستثمار.

4- القضاء على البطالة وخلق فرص عمل: هناك خطأ شائع بين كثير من الناس، وهو أن الزكاة قد تشجع على البطالة والتقاعس وخلق روح الاتكالية عند العامل، وبكل تأكيد فإن هذا الظن خاطئ من ناحيتين وهما:

- موقف الإسلام من العمل واعتباره أحد عناصر الإنتاج وأحد وسائل التملك في الاقتصاد الإسلامي.
- إن الزكاة لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب فلا تعطى للقادر على العمل والكسب.

فلذلك نرى في المجتمع الإسلامي الصحيح أن أفراده يعملون ويتقنون العمل ويمشون في مناكب الأرض ويلتمسون الرزق في خباياها، وينتشرون في أرجاء الأرض في جميع المهن زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين ومحترفين بشتى الحرف مستغلين كل الطاقات ومنتفعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم من السموات والأرض جميعاً(38).

- من المتفق عليه بين جميع الاقتصاديين أن إعادة توزيع الدخل تؤدي إلى تقليل الفوارق والتفاوت بين الأفراد فقراء وأغنياء، فهذا أمر له تأثيره الكبير في علاج البطالة.
- إن الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات نقدية من دخول الأغنياء إلى الفقراء، وقد ذكرنا أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار.

والأثر الاقتصادي الذي يترتب على ذلك هو أن الدخل الذي يحصله الفقراء من أموال الزكاة سيتوجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يعني أن الدخل سيتوجه إلى استهلاك السلع الضرورية وبالتالي سيزيد الطلب الفعال، ويترتب على هذا نتيجة اقتصادية هامة وهي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، فتروج الصناعات الاستهلاكية التي تؤدي إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية المطلوبة من قبل الفقراء، وبذلك يزيد وتبعاً لذلك ستزيد فرص العمل الجديدة (فتقلل من حدة البطالة) التي تظهر نتيجة للتوسع في الإنتاج[39].

لذا فإن الزكاة نظام يقتضي أن يستمر التداول في النقد دون انقطاع، وذلك يعني استمرار الطلب على المنتجات بما توسعه في القاعدة المحلية المستهلكة، واستمرار الطلب معناه حث العرض على مقابلة الطلب أي زيادة الإنتاج، وكل زيادة في الإنتاج تعني زيادة في الطلب على العمال، وزيادة الطلب على العمال تعني، ارتفاع أجورهم وبالتالي زيادة أخرى في القوة الشرائية أو زيادة جديدة في الطلب[40].

خاتمة:

تعد الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة، حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثرها المهم في علاج الانكماش الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجته ليسر له الحياة الكريمة، ويجعله في وضع معيشي أفضل، كما وأن للزكاة تأثيراً على الاستهلاك، وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار، ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع مثل السرقة والتسول والجريمة.

أخيرا فالزكاة تعد من أفضل الطرق التي تحول المجتمع من مجتمع خامل إلى مجتمع منتج اقتصادياً، وخال من البطالة والفقر، وهي إعلان حرب على الاكتناز وحبس الأموال التي تتسبب في

الركود الاقتصادي، وهذا هو أهم أهداف الاقتصاد في الإسلام، ولذلك فإن الزكاة إذا استخدمت بهذه الطريقة سوف تكون أداة فاعلة في تطهير الأموال، وتوزيع الثروات والدخل على جميع طبقات المجتمع، وتقليل الفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتساهم في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية وإرساء العدل في المجتمعات.

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تساهم الزكاة في محاربة البطالة والفقر بتوفير فرص العمالة الموسمية والمستديمة على مستوى الدول.
- العلاقة بين فرص العمل والإيرادات الزكوية علاقة طردية.
- دور الزكاة ليس حكرا على المسلمين فقط، بل يشمل كل المجتمع وعلى خلاف معتقداتهم.
- يلجأ ديوان الزكاة لدرء آثار الفقر وليس محاربته بتقديم الدعم في شكل معونات لسد الحاجات الآنية في كثير من الأحيان.

الاحالات والمراجع:

1 – منال عبد المعطي صالح قدومي،" **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،، 2008، ص: 65.

2- B. Seebohm Rownterr and Jonathan Bradshaw ,Department of Social "**Poverty: A Study of Town Life**", Policy and Social Work, University of York, 2000, p19.

3- نجوى محمد السيد البحيري، "**البرمجة الاحتمالية لتقدير خط الفقر ودراسة مؤشراته**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإحصاء، جامعة القاهرة، 2003، ص: 10.

4- See Oscar Lewis, **The culture of poverty**,W.H.Freeman,1996,p26.

5- أيمن سعد الدين محمد، "**بعض نماذج المقياس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)**"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، جامعة القاهرة، 2005، ص:3.

6-" المرجع نفسه "، نفس الصفحة.

7- " المرجع نفسه "، ص:04.

8- كريم كريم، "**الفقر وتوزيع الدخل في مصر**"، منتدى العالم الثالث،مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، 1994، ص 16.

9- محمود عبد الفضيل، **تأملات في المسألة الاقتصادية**، دار المستقبل العربي،القاهرة، 1983، ص: 45.

10- ثروت إسحاق، **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العامة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1987، ص:86.

11- محي محمد سعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص: 141.

12- هبة الليثي، " **سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية**"، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص: 60.

13-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء بيانات مؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك،2003.

14- أيمن سعد الدين أنور محمد، " **بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)** "، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصادي القياسي، جامعة القاهرة، 2005، ص:28.

15- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بيت الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995،ص:54.

16- محمد الجوهري وآخرون، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 69.

17- شحاتة صيام، **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 1998، ص: 75.

18 باقر محمد حسين، "**قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية**"، اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الأسكوا ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997، ص: 35.

19- إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، الجزائر، 2004.

20- مكتب العمل الدولي، **تقرير المدير العام للخلاص من الفقر**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1، 2003، ص27.

21- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العالم للفقر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010، ص 25.
22- الأمم المتحدة، **استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء**، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، 6/5 أيار/مايو 2002، ص:1.
23- منى عبد الفتاح، "**خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية**"، رسالة ماجستير، التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012، ص: 12.
24- مهجة صلاح عبد الله، "**إستراتيجية مطورة للحد من ظاهرة الفقر الحضري** "، رسالة ماجيستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2015، ص: 15.
25- هبة الليثي، " **سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية**"، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص: 22.
26- بوطبال حكيمة و أ. رباحي فضيلة، "**إشكالية الفقر والبيئة**"، جامعة سعد دحلب البليدة، بحث منشور على الرابط، http://www.kantakji.com/economics.aspx ص:2.
27- المعجم الوسيط: 398/1.
28- - محمد بن صالح بن عثيمين، **فقه العبادات**، المطبعة العصرية، صيدا بيروت: 2008م_1429هـ، ص:154.
29- - ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، مطابع دار المعارف، القاهرة:1984م، المجلد الثالث، ص: 1849.
30- محمد بن صالح بن عثيمين، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.
31- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السّلطانيّة**. تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط: 1، الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة، 1989 م، ص 145.
32- الصّادق بن عبد الرّحمان الغرياني، **مدوّنة الفقه المالكي وأدلتها**،ج 2، ط: 1؛ بيروت: دار ابن حزم، 2008، ص: 5.
33 - رفيق يونس المصري، **أصول الاقتصاد الإسلامي**.، ط: 4، دار القلم،، دمشق، 2005 م، ص: 22.

34-.أحمد علي،أحمد مجذوب،**السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي.الخرطوم، ط 2 هيئة الأعمال الفكرية، 2003 م.
35-عصام البشير، **دور الزكاة في محاربة الفقر**، مقال منشور على شبكة الانترنت http://www.kantakji.com/economics.aspx
36-**نفس المرجع السابق**
37- مشهور نعمت عبد اللطيف،**الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2005 م.
38- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ص889-892.
39- العسال وأحمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص115.
40- المصري عبد السميع، مقومات الاقتصاد الإسلامي، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1983م، ص125.